

قضايا أمام مؤتمر الحوار (الحكم الرشيد)

الفساد السياسي.. آفة الأوطان..

أن يستفحل.

اليمن والشراكة الدولية:

مع تعاطف تحديات الفساد وتزايد مخاطره على مستوى العالم بدوله الغنية والفقيرة، أضحى المجتمع الدولي يدرك أن هذه الظاهرة لم تعد شأنًا داخليًا فقط، بل باتت تشكل كارثة عالمية، لذلك برزت الحاجة إلى أهمية توحيد وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية والوطنية وتعزيز أنظمة النزاهة والاستراتيجيات الوطنية التي تعمل على مكافحة الفساد، حيث كللت تلك الجهود باتفاقية أممية عكست الإجماع الدولي غير المسبوق حول خطورة الفساد، وشكلت مرجعًا وإطارًا دوليًا جامعا ومتكاملا لمواجهة، كما أنها نقلت قضية الفساد من سياقها الداخلي إلى المستوى الدولي في محاربة الفساد على المستويين.

ولليمن وأجهزتها المعنية بمكافحة الفساد وفي مقدمتها هيئة مكافحة الفساد شراكة وتعاون دولي مع منظمات ودول للتصدي للفساد والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال المساعدة وتقديم المشورة، كما لها تعاون وثيق مع شركائها بشأن كيفية مواجهة الفساد والتركيز على تقوية دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في استنفار المواطنين للمشاركة في الشؤون العامة. وفي مقدمة أولئك الشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المنظمات الدولية المانحة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) والبنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية، وغيرها من الشركاء الدوليين.

القوانين والتشريعات

قانون مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٦م: أصدرت الجمهورية اليمنية العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بتعريف الفساد ومكافحته، ومنها القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م، بشأن مكافحة الفساد.

ويهدف القانون إلى تحقيق عدد من الإجراءات والخطوات المساعدة على مكافحة الفساد ومنها: - إنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه وفقاً لهذا القانون والقوانين النافذة.

- منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الاموال والعائدات المترتبة عن ممارسته.

- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد.

- إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية وبما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة. - تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير لأفراد المجتمع في الحصول على المعلومات.

وفي جانب التشريعات والقوانين فقد أنشئت اليمن عددا من الهيئات المتخصصة أهمها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والهيئة العليا للمناقصات والمزايدات، ووحدة غسيل الاموال والنيابة المتخصصة بمكافحة الفساد وغيرها من الاجهزة التي أنيط بها تنفيذ القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الإقرار بالذمة المالية والقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد، كما أنيط بالهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، وكذلك أنشئت في البنك المركزي وحدة غسيل الاموال لتنفيذ القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات، وكذلك أنشئت في البنك المركزي وحدة غسيل الاموال لتنفيذ القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن غسيل الاموال وهو القانون البديل للقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسيل الاموال، كل هذه القوانين والتشريعات والأنظمة وغيرها جاءت لتساعد الأجهزة القائمة في إنجاز مهامها في مكافحة الفساد، كما جاءت أيضا لتواكب التوجه العالمي لمكافحة الفساد والتزام اليمن بما وقعت عليه من اتفاقيات دولية في هذا المجال.

تعتبر قضية الفساد في اليمن واحدة من أكبر المشكلات التي تعيق التنمية والتطور كون تأثيراتها السلبية تعم كافة مناحي الحياة وفي مقدمتها الاقتصاد الوطني.

وبدلت اليمن الكثير من الجهود في مكافحة الفساد من خلال إقرار القوانين والتشريعات وإنشاء الهيئات الوطنية المعنية وفي مقدمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وشركائها المعنيين مثل مجلس القضاء الأعلى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات، واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وغيرها من الجهات الوطنية:

إعداد/ عبدالفتاح الأزهرى



الفساد السياسي منبع للفساد المالي والإداري

.....

الفساد القضائي يقوض سيادة القانون

التنفيذية لأجندة الإصلاحات الوطنية الشاملة. وتعد مشكلة الفساد من أعقد المشكلات التي تواجه اليمن، فهي ظاهرة تمتد أبعادها لتشمل كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ تكمن خطورتها في آثارها السلبية على الاقتصاد خصوصا، فالفساد يعد المصدر الرئيسي لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر وإعاقة عجلة التنمية الاقتصادية وتحثيث الاستثمار والنهات ثروات الشعب واضعاف حكم القانون وتعطيل العدالة الاجتماعية وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

عوضا عن كونه يعمل على تقويض الديمقراطية ويقاوم الاضطرابات السياسية، وتغييب إرادة الجماهير، ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن، وتضعف نوعية الخدمات الأساسية كما يؤدي إلى انتهاك حقوق الانسان وينتقص من نوعية الحياة ويتيح للجريمة المنظمة والارهاب

ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

- دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت اليها.

- تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقا للتشريعات النافذة.

- تسلم إقرارات الذمة المالية. -التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم الى القضاء.

- تمثيل الجمهورية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

- التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى منع الفساد.

الفساد أمام مؤتمر الحوار

إن محور الشفافية ومكافحة الفساد والحكم قد احتلت مكانة متميزة وأولوية خاصة أمام مؤتمر الحوار الوطني وأمام حكومة الوفاق في سياق التزامها بإجراء إصلاحات جذرية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى برنامجها العام والخطط والسياسات والبرامج التنموية والاستراتيجيات المختلفة والمصروفة

معوقات تحول دون مكافحة الفساد

.....

أمام مؤتمر الحوار أولويات لإجراء إصلاحات جذرية

وتعقب ممارسيه، وقد أنشئت بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد إثر مصادقة مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ولها استقلال مالي وإداري، ويجيز القانون لها إنشاء فروع في بقية محافظات الجمهورية عند الاقتضاء بقرار من رئيس الهيئة.

مهام واختصاصات الهيئة:

حسب المادة الثامنة من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م فإن الهيئة تتولى ممارسة العديد من المهام والاختصاصات.. منها:

- إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.

- وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي

ورغم تعدد أنواع الفساد المستشري في اليمن إلا أن الفساد السياسي يعد الحاضر للفساد المالي والإداري والاجتماعي.

ويعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، وتتنوع أشكال الفساد السياسي إلا أن أكثرها شيوعا هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيايل ومحاباة الأقارب.

تأثيرات الفساد السياسي

يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فهو على الصعيد السياسي يقوض الحكومة الجيدة بتعويم أوتحي تغيير مسار العملة الرسمية، أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوّه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر، والفساد في الإدارة العامة يتجسم عنه التوزيع غير العادل للخدمات.

وبمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة، لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فبسبب الفساد تباع المناصب الرسمية وتُشترى.. كما يؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومة، وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح.

التأثيرات الاقتصادية:

يؤدي الفساد إلى تقويض التنمية الاقتصادية، لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة، كما يؤدي انتشاره في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري، من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها، وكذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين ومخاطر انتهاك الاتفاقيات أو الانكشاف.

وعلاوة على ذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشوة، ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة.

ويؤدي الفساد كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى، وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة.

الظروف الملائمة للفساد:

□ البنى الحكومية المتناحرة
□ تركيز السلطة بيد صناع القرار وهم عملياً غير مسؤولين من الشعب

□ غياب الديمقراطية أو عجزها
□ العجز المعلوماتي.. ويشمل:

- انعدام الشفافية في الحكومة (حرية المعلومات لدى صانع القرار).

- اختقار أو إهمال ممارسات حرية الكلمة أو الصحافة.

- ضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة.

الفرص والمحفزات.. وتشمل:

- عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة.
- انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين.

الظروف الاجتماعية وتشمل:

- النخب الانانية المنغلقة وشبكات المعارف.
- انتشار الأمية وعدم اهتمام السكان وعدم قابلية الراي العام على انتقاء الخيارات السياسية.

العجز القانوني.. ويشمل:

- ضعف سلطة القانون
- ضعف المهن القانونية
- عدم إجراء أو عدم اكتمال العملية الانتخابية.

- حملات انتخابية مكلفة يتجاوز الانفاق فيها المصادر الاعيادية للتمويل السياسي.
- غياب الرقابة الكافية للحد من الرشوة أو التبرع للحملات الانتخابية.

هيئة مكافحة الفساد:

هي أعلى هيئة وطنية مستقلة في الجمهورية اليمنية، لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد،

استغربت التهاون من قبل وزارتي الدفاع والداخلية

لجنة برلمانية تشدد على الاستجابة لمطالب خريجي معهد الجوية

معالجة أوضاع المتظلمين إلا أن تلك اللجان كانت تصل إلى طريق مسدود، وأن هناك مقترحات وأوامر وتوجيهات بترقية المتظلمين والغرض منها تهدئة الوضع خلال الأزمة، كما أن عدم وجود لائحة تنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الخدمة في القوات المسلحة والأمن يؤكد عدم اهتمام قيادة الوزارة بإعداد اللائحة هروبا من تنفيذ حقوق كفلها القانون.

مشيرة إلى أنه يتم منح خريجي المعهد الفني الجوي من قبل وزارة الدفاع بطاقات عسكرية برتبة ملازم ثاني وخلف البطاقة رقيب أول وهذه مخالفة يعاقب عليها القانون.

وأوصت اللجنة البرلمانية بمعالجة أوضاع خريجي المعهد الفني الجوي من خلال إلحاقهم بدورات تأهيلية تخصصية في الكليات العسكرية لمدة عام ويمنحوا رتبة ملازم ثاني، والزام وزارة الدفاع بالتقيّد بالقوانين واللوائح العسكرية النافذة وعدم تكرار المخالفة عند منح الخريجين بطاقات تحتوي على رتب مزدوجة، والزام وزارة الدفاع بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن وعدم التماذي في ذلك حيث والقانون نافذ لرقابة أكثر من ٢٠ عام.

ما يحدث يمثل خطورة بالغة على الانضباط العسكري والأمني



في الجانب التعليمي ولم تساويها في شروط القبول والرتبة عند التخرج وهذا إجحاف في حق خريجي المعهد. وبيّن التقرير أن هناك أكثر من لجنة تم تشكيلها من قيادة وزارة الدفاع السابقة والحالية لوضع آلية تكفل

وكشف التقرير البرلماني أن نظام الدراسة والمنهج الذي يدرّس في المعهد الجوي يماثل نظام الدراسة والمنهج الذي يدرّس بكلية الطيران والدفاع الجوي من جميع النواحي، إضافة إلى أنه يفوق ذلك من حيث الساعات الدراسية وهذا يؤكد أن قيادة وزارة الدفاع ساوت بين هاتين المنشأتين

«الميثاق» - خاص

أبدت لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب استغرابها الشديد إزاء التهاون والتمادي اللامحدود من قبل وزارتي الدفاع والداخلية في عدم تطبيق بعض القوانين واللوائح النافذة وكذا عدم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الخدمة في القوات المسلحة والأمن والتقيد نصا وروحا بكافة التشريعات العسكرية والأمنية في الوقت الذي هي بحاجة إلى تماسك وتوحيد الصفوف.

وشدّدت اللجنة البرلمانية في تقريرها بشأن «التظلم المقدّم من خريجي المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي» - حصلت عليه «الميثاق» - شدّدت على أن استمرار الوضع على ما هو الحال عليه يمثل خطورة بالغة على عملية الانضباط العسكري والأمني فالوطن اليوم يتطلب من القيادات العسكرية والأمنية العمل بروح الفريق الواحد للحفاظ على بقاء المؤسسات الدفاعية والأمنية في أوج التماسك والترابط بمختلف الوحدات وهذا ما يجعلها عصبية على من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن لأن عدم إيجاد الحلول والمعالجات لمثل هذه القضايا قد تؤدي إلى انفلات يصعب التغلب عليه.